تعديلات على ضوابط وإجراءات الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال اشترطت ألا يترتب عليها نقل الملكية أو بيع الذهب

السماح بتوريد ونقل الذهب بين المحلات والورش وتجار الجملة

■ يجب إثبات وتوثيق كافة تفاصيل العملية بالتاريخ والوزن والعيار والقيمة ■ تحديد أكثر وضوحاً ودقةً لمنع استبدال الذهب بين العملاء والمحلات

علي إبراهيم

أظهرت تعديلات محدودة صدرت في شأن الضوابط والإجراءات التنظيمية للامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة توجها رقابيا نحو تعزيز إمكانية تتبع دورة حياة الذهب داخل السوق المحلي، من خلال تنظيم عمليات النقل والتوريد بين أطراف النشاط وتحديد حدود التعاملات التي قد تؤدي إلى صعوبة تحديد طبيعة العملية، بما يدعم متطلبات العناية الواجبة والشفافية.

وتضمنت التعديلات الجديدة، أنه يمنع استبدال الذهب بين العملاء ومحلات تجار الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، بعدما كان النص القديم من التعليمات «يمنع استبدال الذهب فقط». وأضيف بند جديد للتعليمات جاء نصه بأنه يسمح بتوريد ونقل الذهب بين المحلات والورش ومحلات الجملة بشرط إثبات وتوثيق كافة تفاصيل العملية بما في ذلك تاريخ العملية وأوزان الذهب وعياره وقيمته، والتي يشترط أن لا يترتب عليها نقل ملكية أو بيع الذهب.

وتأتي هذه التعديلات في إطار توجه رقابي متواصل يعكس حرص الكويت على تعزيز منظومة الامتثال في قطاع الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، باعتباره أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تتسم بارتفاع قيمة الأصول وسرعة حركة التداول، مما يتطلب مستويات متقدمة من التنظيم والشفافية.

ويستهدف هذا التوجه تطوير الأطر الرقابية بما يواكب أفضل الممارسات الدولية، ويعزز قدرة السوق المحلي على العمل ضمن بيئة أكثر انضباط واستقرار، تقوم على وضوح الإجراءات ودقة التوثيق وسهولة تتبع العمليات. وتعكس هذه التعديلات رؤية تنظيمية شاملة تهدف إلى رفع كفاءة الرقابة على سلسلة تداول الذهب داخل السوق، من خلال عدم الاكتفاء بمتابعة الجوانب المالية المرتبطة بعمليات البيع والشراء، وإنما التوسع في مراقبة حركة الذهب ذاتها بين أطراف النشاط المختلفة، بما يتيح فهم أدق لدورة حياة المعدن الثمين داخل السوق المحلي، ويسهم هذا النهج في تعزيز الشفافية والحد من أي ممارسات قد تؤدي إلى غموض في طبيعة العمليات أو صعوبة في تحديد مسارها الحقيقي.

وتمثل هذه الخطوات دعم مباشر لتطوير بيئة الأعمال داخل القطاع، من خلال تنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف العاملة فيه، سواء محلات التجزئة أو الورش أو محلات الجملة، بما يضمن وضوح طبيعة التعاملات وتوثيقها بشكل دقيق. ويأتي ذلك في إطار توجه يوازن بين تسهيل ممارسة النشاط التجاري من جهة، وتعزيز متطلبات الحوكمة والرقابة من جهة أخرى، بما يحافظ على انسيابية السوق ويمنع التعقيد غير المبرر في الإجراءات. وتسعى الجهات الرقابية إلى الوصول إلى أفضل الممارسات العملية التي تحمي السوق المحلي وتدعم استدامته، عبر تطوير أدوات الامتثال ورفع كفاءة التوثيق وتحسين جودة البيانات المتاحة عن العمليات التجارية. كما ينعكس هذا التوجه إيجاب على ثقة المتعاملين في السوق، ويعزز من جاذبيته باعتباره سوق منظم يتمتع بدرجة عالية من الشفافية والالتزام، بما يدعم استقراره ويعزز قدرته على النمو ضمن بيئة رقابية متقدمة ومتوازنة.

السعود: تحويل عدد من محطات الوقود لـ «Q8»

عند A3 مع نظرة مستقبلية مستقرة

الشيخ نواف السعود

م.وضحة الخطيب

م.شافي العجمي

كونا: أعلنت مؤسسة البترول الكويتية استكمال تحويل عدد من محطات الوقود في البلاد إلى العلامة التجارية العالمية (Q8) تنفيذا لتوجهاتها الهادفة إلى توحيد الهوية التجارية لقطاع التسويق والبيع بالتجزئة وبما يعكس مكانة العلامة التجارية الكويتية على المستوى العالمي.

وقال الرئيس التنفيذي للمؤسسة الشيخ نواف السعود إن هذا التحول يمثل خطوة استراتيجية تعزز توحيد الهوية التجارية لـ «البترول الكويتية» على امتداد أسواقها المختلفة ويؤكد مكانة المؤسسة كعلامة طاقة عالمية تنطلق من إرث كويتي راسخ.

وأوضح أن المحطة الأولى التي تم افتتاحها بحلتها الجديدة شهدت تطبيق أحدث المعايير العالمية بما يوفر تجربة متكاملة للعملاء تتجاوز خدمات التزود بالوقود لتشمل خدمات البيع بالتجزئة ومنتجات العناية بالمركبات وتقنيات الدفع الذكية بما يعزز تجربة العملاء ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة.

من جانبها، قالت الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية م.وضحة الخطيب إن افتتاح أول محطة وقود تحمل العلامة التجارية (Q8) في الكويت يجسد نجاح الجهود المشتركة لشركات البترول الوطنية الكويتية والبترول الكويتية العالمية ومؤسسة البترول الكويتية في تنفيذ عملية تحول تدريجي لجميع محطات تعبئة الوقود التابعة للبترول الوطنية لتصبح في نهاية المطاف تحت إدارة وإشراف «البترول العالمية» بشكل كامل.

وأوضحت الخطيب أن افتتاح هذه المحطة يأتي ضمن خطة شاملة تتضمن في مرحلتها الأولى تحويل وافتتاح 8 محطات موزعة على مختلف مناطق البلاد، على أن تستمر تباعا ووفق جدول زمني عملية تسليم وإعادة افتتاح بقية المحطات الأخرى.

من جهته قال الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية العالمية (Q8) م.شافي العجمي: «إننا نعتبر هذه المحطة بداية مرحلة جديدة في مسيرة (Q8) في السوق المحلي برؤية تتجاوز إعادة تقديم علامة تجارية ناجحة إلى تحويل محطات الوقود إلى وجهات خدمية متكاملة تلبي احتياجات العملاء المتنوعة».

«الخليج»: «موديز» تثبت تصنيف الودائع طويلة الأجل

دلال الدوسري

قامت وكالة التصنيف الائتماني العالمية موديز لخدمات المستثمرين «بتثبيت تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الخليج عند A3 مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما ثبتت الوكالة التقييم الائتماني الأساسي والمعدل عند ba1».

ووفقا للتقرير الصادر مؤخرا عن الوكالة، أوضحت «موديز» أن تثبيت تصنيفات لبنك الخليج يعكس قوة مركزه الائتماني، المدعوم بمصدات رأسمالية وسيولة قوية، إلى جانب توافر مخصصات متينة.

وأضافت الوكالة في تقريرها: يرتكز تثبيت تصنيف بنك الخليج أيضا على الميزانية العامة القوية لحكومة دولة الكويت المصنفة عند A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة، والتي توفر مستوى عاليا جدا من الدعم على مستوى القطاع المصرفي.

وأكدت «موديز» النظرة المستقبلية المستقرة للودائع طويلة الأجل لدى بنك الخليج القدرة المستمرة لحكومة دولة الكويت على تقديم الدعم للبنوك، بالإضافة إلى توقعات الوكالة بقدرة بنك الخليج على المحافظة على كفاية رأس المال ومصدات السيولة القوية إلى جانب تغطية مرتفعة للمخصصات الائتمانية، مع التوقعات باستعادة الربحية عقب زوال الضغوط الحالية الناتجة عن تكلفة المخاطر المرتبطة بالصراع الإقليمي».

وفي هذا السياق، صرحت دلال الدوسري، نائب المدير العام لعلاقات المستثمرين في بنك الخليج، قائلة: يسرنا قيام وكالة «موديز» بتثبيت تصنيف الودائع على المدى الطويل لبنك الخليج عند مستوى «A3» مع نظرة مستقبلية مستقرة. ويعكس هذا التأكيد متانة إطار إدارة المخاطر في بنك الخليج، وانضباط سياسات الائتمان، واتباع نهج متحفظ في تكوين المخصصات. وتسهم هذه العناصر مجتمعة في تعزيز المرونة الائتمانية للبنك وقدرته على مواجهة الظروف غير المواتية مع الحفاظ على قوة ميزانيته العامة. كما يستند ذلك إلى قوة التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت والبيئة التشغيلية المحلية الملائمة، اللذان يواصلان دعم الاستقرار في القطاع المصرفي المحلي.

هذا، ولا يزال بنك الخليج يحظى باعتراف دولي واسع بجدارته الائتمانية وقوته المالية حيث تحتل تصنيفاته المرتبة «A» لدى كبرى وكالات التصنيف العالمية الثلاث. ففي الوقت الذي قامت فيه وكالة «موديز» بتثبيت تصنيف الودائع طويلة الأجل عند «A3» مع نظرة مستقبلية مستقرة، يحتفظ البنك بتصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل في المرتبة «A» مع نظرة مستقبلية مستقرة، إلى جانب تصنيف الجدوى المالية عند«ـbbb» من وكالة «فيتش». بالإضافة إلى حصول البنك على تصنيف العملات الأجنبية على المدى الطويل عند «+A» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» من قبل وكالة «كابيتال إنتليجنس».

«الوطني للثروات»: الاستثمارات الثانوية تعيد تشكيل مفهوم السيولة في الأسواق

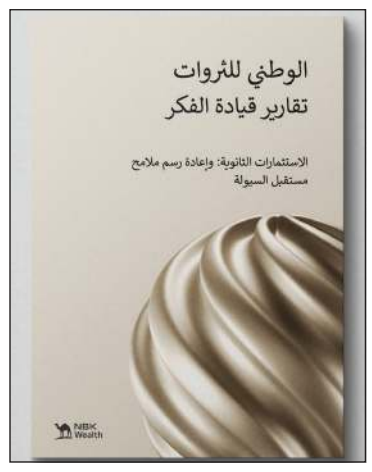

في أحدث تقارير «قيادة الفكر»، سلطت مجموعة «الوطني للثروات» الضوء على الدور المتنامي للاستثمارات الثانوية في إعادة تشكيل مفهوم السيولة في الأسواق، حيث تشهد الفجوة التقليدية بين سيولة الأسواق العامة وعلاوات عدم السيولة المرتبطة بالأسواق الخاصة انحسار متزايد، ومع التوسع المتسارع في فئة الاستثمارات البديلة، بات بناء المحافظ الاستثمارية الحديثة يتطلب إدارة متكاملة لرأس المال والمخاطر والتدفقات النقدية، بدلاً من التعامل معها ضمن أطر هيكلية منفصلة.

وقال التقرير إنه بالنسبة للمستثمرين الأفراد، توفر الهياكل الاستثمارية الحديثة، مثل الصناديق الاستثمارية الدائمة (إيفرجرين Evergreen)، بوابة أكثر كفاءة إلى الأسواق الخاصة، بدعم من التدفقات النقدية الأكثر استقرار وتنبؤ. أما بالنسبة للمستشارين والمؤسسات الاستثمارية، فقد تحول سوق الاستثمارات الثانوية من مجرد قناة تقليدية لتوفير السيولة أو التخارج من الاستثمارات إلى أداة استراتيجية أكثر فعالية لتحسين كفاءة المحافظ الاستثمارية وإعادة موازنتها. وفي ضوء هذه التحولات، لم تعد السيولة تمثل قيد هيكلي على الاستثمار، بل أصبحت أداة ديناميكية لإدارة المحافظ، بما يعكس الدور المتنامي للاستثمارات الثانوية في إعادة تشكيل مفهوم السيولة ومستقبلها.

ويتيح سوق الاستثمارات الثانوية للقائمين على توزيع الاستثمارات (المستشارين الاستثماريين) تداول الحصص والالتزامات القائمة في الصناديق والمحافظ الخاصة، بما يحول الهياكل الاستثمارية التي اتسمت تاريخيًا بضعف المرونة إلى مخصصات أكثر ديناميكية. ويوفر تداول هذه الحصص إطار فعال لإعادة موازنة الانكشافات الاستثمارية، وإدارة الاحتياجات النقدية، والحد من مخاطر التركز. كما تتيح هذه المرونة الهيكلية إمكانية الوصول إلى أصول أكثر نضج ووضوح، مع مستويات أعلى من التنويع وتسارع وتيرة التوزيعات النقدية مقارنة بالاستثمارات الأولية التقليدية، بما يساهم في إعادة تشكيل مفهوم السيولة ومستقبلها في الأسواق الخاصة.

وتعيد الاستثمارات الثانوية صياغة العلاقة التقليدية بين تحقيق العوائد وتعزيز السيولة، من خلال الحد من المفاضلة التاريخية بين السعي إلى اقتناص علاوات العائد المرتبطة بالأسواق الخاصة والحفاظ على المرونة في إدارة السيولة. فهي توفر آليات تخارج منظمة دون الحاجة إلى التخلي عن الانكشاف على هذه الأسواق، بما يساهم في تسريع إعادة تدوير رأس المال، وتعزيز كفاءة توظيفه، وإتاحة قدر أكبر من المرونة في إعادة توزيع الأصول والتكيف مع المتغيرات عبر مختلف مراحل الدورة الاستثمارية.

وفي إطار نهج إدارة المحفظة الشامل (Total Portfolio Approach)، لم يعد ينظر إلى رأس المال والمخاطر والتدفقات النقدية باعتبارها عناصر مستقلة تدار ضمن فئات أصول منفصلة، بل أصبحت تدار بصورة متكاملة على مستوى المحفظة ككل.

وفي هذا السياق، تبرز الاستثمارات الثانوية كأداة استراتيجية لإعادة موازنة المحافظ، وتمويل الالتزامات الاستثمارية، وإعادة ضبط مستويات الانكشاف وفق للمتغيرات السوقية والاحتياجات الاستثمارية. كما تمنح المستشارين ومديري الأصول قدرة أكبر على إدارة السيولة بكفاءة، مع الحفاظ على التوافق مع الأهداف الاستثمارية طويلة الأجل وعدم الإخلال بالتوجهات الاستراتيجية للمحفظة. ولم يعد سوق الاستثمارات الثانوية مقتصر على استثمارات الملكية الخاصة التقليدية، بل امتد ليشمل الائتمان الخاص، والبنية التحتية، والعقارات، وديون رأس المال الجريء، وقروض صافي قيمة الأصول، والاستثمارات المشتركة. ويمنح هذا الاتساع المستشارين ومديري الأصول مجموعة أوسع من الأدوات لإعادة توجيه رؤوس الأموال بين الاستراتيجيات الاستثمارية المختلفة، استنادًا إلى تقييمات القيمة والمخاطر واحتياجات التدفقات النقدية والقدرة على اتخاذ القرار بسرعة وخلال فترة قصيرة.

«إنفست جي بي»: إتاحة فرص الاستثمار بالأسهم الخاصة

هاني العوضي

نك كلاري

راغب الرامي

أعلنت شركة الخليج كابيتال للاستثمار «إنفست جي بي»، الذراع الاستثمارية لبنك الخليج، عن توسيع نطاق إتاحة فرص الاستثمار بالأسهم الخاصة من خلال شراكتها الاستراتيجية مع CVC عبر صندوق CVC_PE، وهو صندوق استثمار في الأسهم الخاصة شركة CVC ويوزع من خلال إنفست جي بي على المستثمرين المؤهلين.

ويعكس هذا الطرح الشراكة الاستراتيجية التي أعلن عنها في وقت سابق من هذا العام بين إنفست جي بي و CVC، والتي تعد من الشركات الرائدة عالميا في إدارة صناديق الاستثمار الخاصة، ويمثل أحدث توسع لمنصة «إنفست جي بي» المتنامية والمتخصصة في أسواق الاستثمار الخاصة، ما يعزز حلول الاستثمار المتاحة للعملاء الراغبين في إنشاء محافظ استثمارية متنوعة وطويلة الأجل.

ويتيح صندوق CVC_PE للمستثمرين المؤهلين إمكانية الوصول المستمر إلى محفظة متنوعة من استراتيجيات الأسهم الخاصة التي تديرها شركة CVC. وقد صمم الصندوق للمستثمرين الراغبين في الاستثمار ضمن فئة الأصول هذه من خلال محفظة استثمارية راسخة، حيث يوفر وصولا فوريا إلى استثمارات قائمة مع تنويع عبر سنوات الاستثمار المختلفة والاستراتيجيات المتنوعة.

وبهذه المناسبة، قال هاني العوضي، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة إنفست جي بي: تمثل شراكتنا مع شركة CVC خطوة بالغة الأهمية في استراتيجية إنفست جي بي الشاملة الرامية إلى تمكين عملائنا من الوصول إلى فرص استثمارية بجودة مؤسسية عبر أسواق الاستثمار الخاصة العالمية. كما يعزز هذا التعاون التزامنا بتوسيع نطاق منتجاتنا من خلال إتاحة فرص استثمارية عالية الجودة في مجال الأسهم الخاصة، تركز على خلق قيمة مستدامة طويلة الأجل، مع سهولة أكبر في الوصول إلى رأس المال مقارنة بهياكل الأسهم الخاصة التقليدية غير السائلة. ونفخر بشراكتنا مع شركة رائدة عالميا بحجم CVC، ونتطلع إلى تقديم قيمة طويلة الأجل لعملائنا.

من جانبه، قال نك كلاري، رئيس قطاع الثروات الخاصة ورئيس قطاع الرياضة والإعلام والترفيه في شركة CVC: تم تأسيس CVC Private Wealth بهدف إتاحة الفرصة للمستثمرين الأفراد للاستفادة من الحجم والخبرة الاستثمارية والانضباط المؤسسي الذي تتمتع به منصة CVC العالمية للاستثمار في الملكية الخاصة. ومن خلال شراكتنا مع إنفست جي بي، سيتمكن المستثمرون المؤهلون في الكويت من الوصول إلى استراتيجية متنوعة للاستثمار في الملكية الخاصة، صممت خصيصا لتلبية احتياجات محافظ الثروات الخاصة، مع التعرض لشركات عالية الجودة ضمن الأسواق الرئيسية التي تستثمر فيها CVC، وبتركيز قوي على الأسواق الأوروبية. ويسعدنا التعاون مع إنفست جي بي لتوسيع نطاق الوصول إلى فرص الاستثمار في الملكية الخاصة بأسلوب مدروس يرتكز على أفضل الممارسات المؤسسية.

بدوره، أضاف راغب الرامي، شريك في شركة CVC: يسرنا التعاون مع شركة إنفست جي بي في تطوير استراتيجيتها الاستثمارية طويلة الأجل. حيث يتيح هذا التعاون لمنصة CVC العالمية وخبرتها الاستثمارية دعم طموح إنفست جي بي في توسيع نطاق وصول العملاء إلى حلول عالية الجودة في الأسواق الخاصة. نتطلع إلى العمل معا لتحقيق نتائج قوية ومستدامة للمستثمرين.